وضعية الأراضي الزراعية أثناء الاحتلال الروماني(احتلالها، حيازتها و مسحها) :

بعد سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م. قامت الإدارة الرومانية بنزع الملكية من القبائل المحلية (الافريقية) ودفعت بها إلى الجبال والسهوب والصحراء، وكان أولى القبائل التي عرفت نزع الملكية هي قبائل الموسولامي (Musulamii)، وتحول الكثير من أفرادها إلى أجراء عند الملاك الجدد.

اختلفت نظرة الرومان لأراضي أفريقيا التي كانت محل صراع بين الأرستقراطيين وحركة الشعبيين، فيرى أصحاب تلك الحركة أن استيطان أفريقيا من شأنه أن يحل مختلف المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها روما ، وكان غايوس غراكوس (Caius Gracchus) الذي تزعم هذا الفريق قد عزم على جعل إقليم قرطاج مجالا لتوطين البروليتاريا الإيطالية وتوزيع أراضي أفريقيا عليها، غير أن سياسته هذه لقيت مقاومة شرسة من طرف الفريق الثاني الذي يمثله الرأسماليون الكبار وجلهم من أعضاء مجلس الشيوخ الذين كانوا يرون في أراضي أفريقيا فرصتهم الثمينة لزيادة احتكاراتهم وملكياتهم وبذلك أفشلوا مشروع غراكوس، فجعلوا أراضي بلاد المغرب أرضا للاستغلال لا للاستيطان.

وفي هذا الشأن يخبرنا بلين عن ذلك الاحتكار لأراضي أفريقيا من طرف قلة قليلة إلى درجة أن ستة ملاك كبار فقط كانوا يملكون نصف أفريقيا. وقد زاد التهافت على الأراضي الأفريقية بصفة كبيرة خلال عهدي أغسطس وتيبريوس، وهو ما جعل هذين الإمبراطورين يأمران بدفع الحدود جنوبا لانتزاع المزيد من الأراضي من الأهالي وهو الاعتداء الذي قاومه هؤلاء بشدة، وكان التوسع الروماني يتمدد نحو الداخل حتى بلغ مشارف الصحراء في نوميديا والمنطقة الطرابلسية ، والغريب أن البعض يرجعون هذا التوسع إلى الضرورة الاقتصادية دون غيرها وفي رأيهم أنه لم تكن له أسباب سياسية أو حربية.

أصبحت أراضي أفريقيا ملكا لروما وشعبها بموجب حق الفتح ولم يستثن منها سوى أراض بعض المدن مثل أوتيكا، هادرموت، تابسوس... وبعض الأراضي التي منحت للفارين من الجيش القرطاجي، أما بقية الأراضي فقد كانت مملوكة للشعب الروماني (*Ager Publicus*) يديرها قضاة الإحصاء (*Ager Censorinus*) ومع استقبال أفريقيا للهجرات الإيطالية المتزايدة أحالت الدولة جزءا من تلك الأراضي إلى المعمرين الجدد، كما تنازلت الدولة عن بعض الأراضي لقدماء جنود ماريوس، وكان فيهم عدد هام من الجيتول الذين انضموا إليه خلال حرب يوغرطة، ولعلهم كانوا

أول الأفارقة الذين نالوا حق المواطنة الرومانية، كما باعت أو استأجرت جزءا آخرا للمواطنين الرومان مع ابقائها لحقها في الملكية حيث يكتفي هؤلاء بدفع الضرائب مقابل استغلالهم له.

بعدها أي في العهد الامبراطوري أصبحت الأراضي الافريقية بالدرجة الأولى ملكية للبيت الامبراطوري فقدرت مساحة الأراضي التي يمتلكها الأباطرة بالسدس، فأسبحت موزعة على النحو التالي :

- أراضي البيت الامبراطوري : وهي مستقلة ومعفاة ويستفيد هو فقط من عائداتها.
- أراضي العائلات الأرستقراطية : هي أيضا مستقلة ومعفاة.
- أراضي البلديات : ملك للأرستقراطية البلدية من الرومان
- أراضي القبائل الأهلية: غير معترف بملكيتها في القانون الروماني، فبإمكان السلطة حجزها متى أرادت ذلك.

الملاحظ أن الدولة ركزت جهودها على استغلال الأراضي الأفريقية خدمة لمصالحها فكانت تفرض الضرائب حتى على رؤوس المواشي التي ترعى في الأراضي البور.

لم تكن النهضة الزراعية التي عرفتها شمال أفريقيا خلال الفترة الرومانية وليدة الصدفة بل كانت نتيجة تطبيق العديد من السياسات الفعالة التي خططت لها الادارة الرومانية منذ البدايات الأولى للتوسع الروماني في شما أفريقيا، فهيأت الظروف الملائمة لقيام ذلك التطور مستعينة بخبرة الأفارقة في بعض الحالات ونقلها لتجارب البلد الأم أو استعارتها من شعوب أخرى، في حالات أخرى، فقامت بتطوير الهياكل التي كانت موجودة وشيدت أخرى كما سنت قوانين وتشريعات تنظيمية خاصة بالاستغلال الزراعي وسرعان ما بدأت روما تقطف ثمار سياستها الفلاحية ابتداء من القرن الأول للميلاد .

نظام مسح الأراضي :

حرص الحكام الرومان على تجسيد عملية مسح على الأراضي الأفريقية الخصبة بعد سقوط قرطاجة مباشرة، ومع تقدم الجنود في احتلال أراضي جديدة تزيد المساحات المكنترة وقد شهدت الصور الجوية والمخلفات الأثرية خاصة النصب الحجرية أن هذه العملية وصلت إلى التخوم الصحراوية في بعض المناطق.

أثارت دقة هذه العملية وصمودها في وجه العوامل الطبيعية والبشرية لعدة قرون إعجاب العديد من الباحثين من بينهم شوفاليي الذي اعتبرها من أجمل المعالم الأثرية بالمنطقة ، أما بيكار فقد

أشاد بالنظم والقواعد الثابتة التي طبقت في عمال الكنترة واعتبر انه لم يسبق عبر التاريخ وان فرض شعب ما إرادته على الطبيعة مثلما فعل الرومان ومنذ اكتشاف آثار هذه العملية سنة 1833م برزت اهتمامات المختصين في علم الآثار والمهندسين والمؤرخين، ثم تضاعفت تلك الاهتمامات أكثر مع ظهور الصور الجوية كأداة مفيدة في دراسة هذه الأعمال بعد أن كانت عملية دراستها ميدانيا مهمة صعبة.

الكنترة (Centuriaion) : تعتبر عملية الكنترة من الأعمال الخاصة بالتهيئة الزراعية التي اشتهر بها الرومان واختصوا بها والكنترة عبارة عن شكل من أشكال مسح الأراضي الزراعية لتهيئتها زراعيا فهي عملية تقسيم منظمة للأراضي بطريقة تشكل بواسطتها عددا معينا من الوحدات الكنتورية المتساوية باستعمال شبكة من الخطوط المستقيمة، مصطلح كنتوريا (Centuria) يدل على مساحة تتكون من مائة هيريديا (Heredia) وهي مساحة مربعة الشكل طول ضلعها حوالي 240 قدم روماني، يتم وضع حدود تلك الوحدة عن طريق انشاء تقاطعات ترسم على الأرض انطلاقا من نقطة مرجعية هي أصل المحورين الرئيسيين الكاردو (Cardo) والديكومانوس (Decumanus)، تتفرع عنهما مجموعة من الخطوط المتوازية لتشكل مربعات.

أجمع المؤرخون أن أعمال الكنترة التي أقيمت بشمال أفريقيا هي ابداع روماني فقد اهتم الرومان بتنظيم الأراضي الأفريقية وخصص لها مساحين مختصين وجند الجيش للقيام بعملية الكنترة .

أهداف الكنترة بشمال أفريقيا : إن عملية المسح لها أهداف مختلفة لكن يرى العديد من الباحثين أن الأهداف السياسية تأتي في المقدمة لأن عمليات المسح التي أقيمت جنوبا لم تكن بهدف زراعة تلك الأراضي بقدر ما كانت بهدف مراقبة القبائل الثائرة وتثبيتها بتحديد مجالها وملكياتها ثم ربطها بالمراكز الحضرية . ارتبطت عملية المسح أيضا بالعامل الضريبي فقد سهلت عملية الكنترة تحصيل الضرائب حيث كانت كل وحدة كنتورية تدفع ضريبتها المستحقة وفق ما تحدده المصالح الضريبية.

إذن فإن أعمال الكنترة هي ضرورة اقتصادية، اجتماعية وسياسية في نظر الادارة الرومانية ولتحقيق هذه الضرورة تم تجسيدها على الأراضي الأفريقية بطريقة منظمة .